

Distr.: General
26 January 2017

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ١٣ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/71/L.52)]

٢٥١/٧١ - إنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان إسطنبول^(١) وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠^(٢)، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في إسطنبول بتركيا في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، وأقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١،

وإذ تعيد تأكيد أهمية تحسين قاعدة البحث العلمي والابتكار في أقل البلدان نمواً، وتعزيز التواصل بين الباحثين والمؤسسات البحثية، ومساعدة أقل البلدان نمواً في الحصول على التكنولوجيات البالغة الأهمية والمناسبة والاستفادة منها، بالاستناد إلى المبادرات الثنائية والدعم المنسق المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل آلية تيسير التكنولوجيا، والقطاع الخاص،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



المدفع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، والاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد كذلك تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٩٤/٧٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، الذي أيدت فيه الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً لل عقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي دُعي فيه مجلس إدارة مصرف التكنولوجيا إلى وضع مشروع ميثاق قانوني تعتمده الجمعية العامة قبل نهاية عام ٢٠١٦^(٣)،

١ - تقرر إنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً واعتماد ميثاقه بصيغته الواردة في المذكرة المقدمة من الأمين العام^(٤)؛

٢ - تؤكد أن مصرف التكنولوجيا بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة سوف يسترشد بميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها ومبادئها؛

٣ - تؤكد من جديد قبولها العرض المقدم من تركيا لاستضافة مصرف التكنولوجيا وترحب بتعهد الحكومة التركية للصندوق الاستثماري بتفعيل مصرف التكنولوجيا؛

٤ - تدعو الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات، إلى تقديم التبرعات إلى الصندوق الاستثماري لمصرف التكنولوجيا؛

٥ - تحث منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة على تقديم الدعم، على نحو منسق، لتفعيل مصرف التكنولوجيا وأنشطته، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة في الاتفاقات المتصلة بحقوق الملكية الفكرية؛

(٣) القرار ٢٩٤/٧٠، المرفق، الفقرة ٩٩.

(٤) A/71/363.

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعد تقريراً، في حدود الموارد الموجودة، يبلغ فيه الجمعية العامة بالنتائج التي حققها مصرف التكنولوجيا بعد السنوات الثلاث الأولى من عمله، وتقرر أن تستعرض، حسب الاقتضاء، الترتيبات اللازمة لفعالية أداء مصرف التكنولوجيا على هذا الأساس.

الجلسة العامة ٦٨

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦